جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المؤتمر العلمي الدولي حول :

"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي"

عمان – الأردن

٢٥-٢٦ ذو الحجة١٤٣١هـ/ ١-٢ كانون أول/ ديسمبر٢٠١٠

ورقة بحثية بعنوان:

معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية:

دراسة تحليلية

د. أحمد بلوافي*

عبدالرزاق بلعباس**

* دكتوراه في الاقتصاد عن إدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية عام ١٩٩٣م، باحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ambelouafi@kau.edu.sa.

** دكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، باحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، asbelabes@gmail.com.

معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية

د. أحمد بلوافي [*]
عبدالرزاق بلعباس [**]

مستخلص:

حظيت الأزمة المالية العالمية بتغطية كبيرة من قبل باحثين ومفكرين وخبراء وغيرهم من تخصصات وتوجهات فكرية مختلفة. ومن بين الذين كان لهم اهتمام ملحوظ بذلك الباحثون والمهتمون بتناول القضايا من منظور الاقتصاد الإسلامي؛ فقد عقدت العديد من المؤتمرات، وورش العمل، وصدر العديد من المقالات والكتب التي إذا ما قورنت بالمساهمة في الأزمات السابقة للوحظ فرق شاسع بين الأمرين.

إن هذه الوضعية تستدعي الوقوف عندها بالرصد والتحليل للتعرف على العوامل التي تقف خلفها، والأهم من ذلك هو معرفة نوعية تلك المعالجات ومدى إسهامها في التحليل لأسباب الأزمة وطرق علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي وفق منهجية علمية رصينة.

هذه الورقة تحاول تلمس معالم هذا الموضوع من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل أسباب الأزمة الرئيسة والحلول المقدمة لها من خلال هذه الإسهامات؟ وهل قُدِّم فيها تشخيصاً دقيقاً للأسباب وآليات محددة لطرق العلاج؟
- ما مدى ملائمة الآليات المقترحة للعلاج لطبيعة النظام الرأسمالي؟
- هل كانت المعالجات محكومة بمنهجية علمية محددة أم أن جانب العموم و التكرار كان هو السائد؟
- هل قدمت المعالجات قيمة علمية مضافة وعلى أي مستوى؟

للإجابة على التساؤلات السابقة ستقوم الورقة برصد وتحليل عدد من الدراسات المختارة باستخدام منهج الوصف التحليلي وفق معايير وضوابط محددة؛ كالكتابات الصادرة في مجلات علمية محكمة، أو صادرة من جهات أكاديمية، أو أوراقاً علمية مقدمة في مؤتمرات أو دراسات صادرة من رواد لهذا الحقل المعرفي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، المنهجية، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي.

المقدمة:

تحولت الأزمة المالية التي أصابت قطاع الرهن في أمريكا عام ٢٠٠٧م ثم انتقلت إلى بقية القطاعات والدول إلى أزمة مالية عالمية بكل المقاييس من حيث الأثر وطرق العلاج، مما جعلها تُشكل منعطفاً هاماً في طريقة التعامل مع التطورات المالية المعقدة التي شهدتها الولايات المتحدة وبقية الدول وذلك بعد أن ساد الاعتقاد أن تلك التطورات تقف خلف النمو الاقتصادي والرفاه المادي الذي حققته بعض الدول المتقدمة والصاعدة.

[*] دكتوراه في الاقتصاد عن إدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية عام ١٩٩٣م، باحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ambelouafi@kau.edu.sa.

[**] دكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، باحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، asbelabes@gmail.com.

ولهذا فقد حظيت الأزمة بتغطية كبيرة من قبل باحثين وخبراء من تخصصات وتوجهات فكرية مختلفة. ومن بين الذين كان لهم اهتمام ملحوظ بذلك الباحثون والمهتمون بتناول القضايا من منظور الاقتصاد الإسلامي؛ فقد عقدت العديد من الفعاليات، وصدر العديد من المقالات والكتب التي إذا ما قورنت بالمساهمة في الأزمات السابقة للوحظ فرق شاسع بين الأمرين.

إن هذه الوضعية تستدعي الوقوف عندها بالرصد والتحليل للتعرف على العوامل التي تقف خلفها، والأهم من ذلك هو معرفة نوعية تلك المعالجات ومدى إسهامها في التحليل لأسباب الأزمة وطرق علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي وفق منهجية علمية رصينة.

هذه الورقة تحاول تلمس معالم هذا الموضوع برصد وتحليل عدد من الدراسات المختارة باستخدام منهج الوصف التحليلي وفق معايير وضوابط محددة؛ سواء كانت تلك مقالات في مجلات علمية محكمة، أو بحوثاً من جهات أكاديمية، أو أوراقاً علمية مقدمة في مؤتمرات أو حصيلةً لما صدر عن رواد لهذا الحقل المعرفي الجديد حول هذا الموضوع من دراسات جادة أخرى.

تهدف الورقة من خلال هذا الطرح إلى الوقوف على بعض الملامح العامة التي طبعت المعالجات للأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي. وتنبع أهميتها من كونها تسعى، وبشكل موضوعي، إلى الوقوف على ما بذل من جهد في سبيل تقديم رؤية الاقتصاد الإسلامي في هذه "النازلة" من زوايا متعددة خاصة الأسباب وطرق العلاج، وطرح ذلك بين أيدي من يعنيهم الأمر في سبيل الرقي بمستوى الإسهامات بعد الاهتمام الذي بدا حيال هذا الحقل المعرفي خاصة في جانبه التمويلي. وقد انتظمت الورقة في الفقرات التالية: الأدبيات، والإشكالية، فالمنهجية والخطوات، ثم الحدود والصعوبات، فالنتائج والتحليل، وأخيراً خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات.

الأدبيات

أثناء إعداد مادة هذه الورقة لم نقف على دراسات علمية تناولت موضوع البحث بالدراسة والتحليل، كل ما عثرنا عليه هو مقالات قصيرة لم يكن الغرض منها استقصاء الموضوع من جوانبه المختلفة بقدر ما كان تسجيلاً لخواطر وإبداء لملاحظات حول ما يطرح من معالجات للأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي. وقد سجل أصحابها وجهات نظر تشير إلى إشكال مدى نجاعة عملية "الترقيع" و"التجميل" التي يراد تقديمها للرأسمالية من خلال مبادئ وآليات الاقتصاد الإسلامي[1]، وغياب البعد الاستراتيجي والتخطيط المنهجي على المدى البعيد للاستفادة القصوى لصالح المنظور من هذه الكارثة، وكذا عدم جاهزية الاقتصاد الإسلامي[2] الذي استشف من الكتابات في هذا المجال والتي غلب عليها الطابع العام، والخطوط العريضة والرئيسة، وغاب عنها التفصيل المطلوب في مثل هذه المناسبات[3]. هذا من حيث الخصوص أما من حيث العموم فهناك دراسات تناولت إضافات[4]،

---

[1] حسن الحسن، "واقع الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية"، الجزيرة نت، ١٣ أبريل ٢٠٠٩م.

[2] أشار بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لهذا الأمر في ندوة الاقتصادية حول الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الإسلامي التي شارك فيها باحثو مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة. نشرت وقائع هذه الندوة بتاريخ ١٩-١٠-٢٠٠٨م، بجريدة الاقتصادية السعودية، عدد ٥٤٨٧، بعنوان "مختصون في الاقتصاد الإسلامي يجيبون عبر ندوة الاقتصادية: هل دخل النظام الرأسمالي مرحلة "الترقيع" مع غياب البديل الجاهز؟".

[3] خالد الطراولي، "هل فوت الاقتصاد الإسلامي فرصة الأزمة؟"، الجزيرة نت ٣٠ مايو ٢٠٠٩م.

[4] رفيق المصري، "الاقتصاد الإسلامي: ماذا أضاف؟"، حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٤٢٧/٣/١٤م الموافق ٢٠٠٦/٤/١٢م.

وجدية[٥]، وخصائص[٦]، ومنهجية[٧] أبحاث الاقتصاد الإسلامي بشكل عام. وقد استفدنا مما ورد في هذه الدراسات من ضوابط منهجية ورسم معالم لبعض الخصائص المراد دراستها في ورقتنا هذه.

الإشكالية

تتمحور إشكالية الورقة حول السؤال التالي: هل قدمت المعالجات المدروسة تشخيصاً دقيقاً ومحدداً لأسباب الأزمة وطرق علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي؟ ومما هو متمم لذلك التساؤلات التالية: هل كانت تلك المساهمات على دراية بما هو سائد في الأدبيات التقليدية من نظريات أو فرضيات لدراسة الأزمات، لتتسنى الاستفادة من أدوات التحليل المناسبة التي تساهم في فهم طبيعة النظام، وطريقة تفكير المنظرين له، والممارسين لآلياته وتطبيقاته؟ وهل استفاد المعالجون من أطروحات بعضهم لتلافي التكرار وتقديم الجديد في الطرح والعرض؟

المنهجية والخطوات

ترتكز منهجية الورقة على الوصف التحليلي بشكل رئيس مع الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية لتحديد الخصائص العامة للدراسات المرصودة، وأسباب حدوث الأزمات، وطرق علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، وذلك وفق الخطوات التالية:

١. اختيار مجموعة من الدراسات المحكمة المنشورة في مجلات علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص أو في غيره من حقول المعرفة ذات الصلة كالاقتصاد، والدراسات الشرعية، أو البحوث وأوراق العمل التي قدمت في مؤتمرات أو ندوات عن الأزمة من جهات أكاديمية أو من جهات متخصصة في مجال الاقتصاد والمصرفية الإسلامية، أو مراكز دراسات نشرت بعض الأبحاث في الموضوع. وقد رصدت الورقة ثلاثاً وثلاثين دراسة (٣٣)، وهي موزعة كما يلي:

الجدول (١) – فئات المعالجات المرصودة في عينة الدراسة

الفئة	نسبتها إلى إجمالي المعالجات المرصودة في العينة
أوراق ومقالات في مجلات علمية محكمة	%٩
أوراق وأبحاث مقدمة لمؤتمرات وندوات	%٧٦
دراسات صادرة عن جهات أكاديمية	%٦
دراسات أخرى(*)	%٩

[٥] رفيق المصري، "من أجل بحوث جادة"، حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٤٢٧/١٤٢٨هـ(٢٠٠٦/٢٠٠٧م)، ص ص. ١٣١-١٤٤..

[٦] أحمد سعيد بامخرمة، ومحمد عمر باطويح، "تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي"، ربيع الأول ١٤٢٩هـ/أبريل ٢٠٠٨م، ص ص. ٣٨٥-٤٠٦.

[٧] العلمي، عبد الرحيم، "البحث الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي: إشكالية المنهج"، ربيع الأول ١٤٢٩هـ/أبريل ٢٠٠٨م، ص ص. ٤٩٥-٥١٣.

(*) تتمثل في ثلاث كتابات صادرة عن بعض الرواد في الاقتصاد الإسلامي ومنشورة إما على مواقع مؤسسات علمية وأكاديمية أو مراكز بحثية.

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية الدراسات المرصودة في العينة هي من فئة الأوراق والأبحاث المقدمة للمؤتمرات والندوات.

٢. تحديد بعض الخصائص العامة المراد معرفة توفرها في الدراسات المرصودة، وإعداد بطاقة خاصة بكل دراسة مرصودة، ثم تحديد عدد ونسب توفر كل خاصية في مجموع الدراسات وتفريغ النتائج في جدول خاص بذلك.

٣. تحديد جملة من الأسباب التي ذكرت كعوامل ساهمت في حدوث الأزمة من خلال الدراسات المرصودة وغيرها، مع محاولة التعرف على مدى شرح السبب من قبل المعالج بشكل عام، أو بشكل محدد بالاستناد إلى تحليل أو تنظير تقليدي أو بطريقة مبتكرة وبعرض جديد؟ ثم إعداد بطاقة خاصة بكل دراسة، وأخيراً تفريغ النتائج في جدول عام لجميع الدراسات.

٤. تحديد جملة من الحلول التي طرحت كعوامل يمكن أن تساهم في علاج الأزمات من منظور الاقتصاد الإسلامي من خلال الدراسات المرصودة وغيرها مع محاولة التعرف على المعالجات التي شرحت كيفية تطبيق الآلية بشكل عام، وتلك التي تطرقت للتطبيق بشكل محدد؟ ثم إعداد بطاقة خاصة بكل دراسة، وأخيراً تفريغ النتائج في جدول عام لجميع الدراسات.

الحدود والصعوبات

نظراً لحداثة الموضوع ولكثرة الفعاليات التي أقيمت بشأنه، فقد واجهتنا صعوبة تحديد نوعية الدراسات التي توضع قيد التحليل، وكنا نأمل أن تكون جميعها متجانسة من حيث التخصص، والموضوع، والمستوى، والحجم، وظروف الكتابة[٨]، لكن هذا لم يتيسر نظراً لقلة الدراسات المحكمة في حدود ما وقع بين أيدينا من مصادر ومعلومات. ومن جهة أخرى فقد تناول الأزمة أكاديميون شرعيون، واقتصاديون، وقد كان هناك تداخل بين أطروحاتهم وأطروحات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لذلك حاولنا تلمس معالم التناول في هذه الدراسات من منظور الاقتصاد الإسلامي بشكل عام لأنها ستفيدنا في الوقوف على أدوات التحليل في هذا العلم ومدى الالتزام بها، وإن لم تكن الأدوات متوفرة فلعل مثل هذه الدراسة تفتح الأفاق لإيلاء هذا الموضوع العناية التي يستحقها لأن تطور العلوم وانتشارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً برصانة أسسها المنهجية التي تجعل من الإنتاج المعرفي عملية تراكمية تنمو وتتطور وتزداد رسوخاً بمرور الأيام.

[٨] رفيق المصري، "من أجل بحوث جادة"، مرجع سابق، ص. ١٤٠.

النتائج والتحليل

لقد تم تقسيم النتائج إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتناول الخصائص العامة للمعالجات المرصودة، أما الثاني فخصص للأسباب، في حين أن الثالث تضمن آليات العلاج للأزمة من خلال الإسهامات المرصودة. ونود أن نشير إلى أن الغرض من هذا ليس إصدار أحكام على عينة الدراسات قيد البحث أو غيرها بقدر ما هو رصد لمدى توفر بعض المعايير العلمية في معالجة الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

الجزء الأول: الخصائص العامة. حاولنا تحديد الملامح العامة للدراسات من خلال فحص مدى توفر تسع خصائص عامة من عدمه وسوف نقوم بشرح مختصر لتلك الخصائص بعد تلخيص النتائج التي حواها الرسم البياني (١) التالي:

الرسم البياني (١) – نسب توفر، وتوفر إلى حد ما أو عدم توفر الخصائص العامة في المعالجات المرصودة

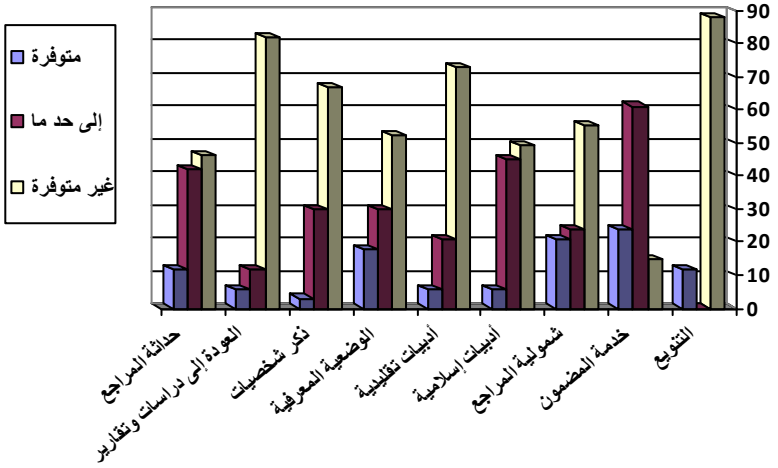

الخاصية الأولى: حداثة المراجع

نعني بهذه الخاصية مدى قرب تواريخ معظم مراجع المعالجة من تاريخ نشرها، مما ينعكس على قدرة المعالج في توظيف آخر ما توصلت إليه الكتابات في الموضوع. وقد أوضحت النتائج أعلاه أن نسبة توفر هذه الخاصية بلغت ١٢%، أما توفرها إلى حد ما فقد بلغ ٤٢%، مما يعني أن إجمالي نسبة توفر الخاصية يتعدى قليلاً نصف المعالجات المرصودة في حين تبلغ نسبة عدم توفر الخاصية ٤٦%، أي أن توفر الخاصية متوسط، وهذا أمر ليس بمستغرب في مثل أعمال كهذه لأن عملية التدقيق والعودة للمصادر قد لا يتسنى تحقيقها لأسباب عديدة منها قلة التخصص التراكمي في موضوع الأزمات، وحاجز اللغات الأجنبية، وصعوبة الحصول على المراجع عند إعداد البحث، وعدم كفاية الوقت، ومع ذلك فقد وجدت دراسة سابقة تفيد بأن وضعية هذه الخاصية بالنسبة لأبحاث جميعها مُحكم متوسطة كذلك[٩].

[٩] أحمد سعيد بامخرمة، و محمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص. ٤٠٠.

الخاصية الثانية: العودة إلى دراسات وتقارير صادرة عن مؤسسات دولية

الغرض من فحص هذه الخاصية هو النظر في مدى استفادة المعالجات من التقارير والدراسات الصادرة من مؤسسات دولية هامة كصندوق النقد الدولي[١٠]، أو البنك الدولي، أو بنك التسويات الدولي، أو بنوك مركزية كالاحتياط الفدرالي، وبنك إنجلترا، وبنك فرنسا، أو مراكز بحثية وأكاديمية مرموقة وذلك لما لهذه التقارير والدراسات من أهمية باستنادها إلى قواعد بيانات وسلسلة معطيات تاريخية ومعاصرة. وقد أظهرت النتائج أعلاه أن هذه الخاصية غير متوفرة في المعالجات المرصودة بنسبة ٨٢%. وقد يفسر هذا الوضع بحاجز اللغة بالنسبة للبعض، أو عامل الانشغالات الكثيرة مع تعدد الفعاليات وتقارب أوقات انعقادها مما يحرم المعد من الاستفادة من هذا الرصيد المعرفي الهام.

الخاصية الثالثة: ذكر شخصيات اقتصادية لها إسهامات في حقل الأزمات

نظراً لكثرة الاضطرابات المالية التي عرفها النظام الرأسمالي عبر قرون ممتدة فقد أفرز هذا الوضع باحثين اهتموا بدراسة الأزمات من المنظور التاريخي مثل كليمون جوغلار (١٨١٩-١٩٠٥م)[١١]، وشارلز كيندلبرغر (١٩١٠-٢٠٠٣م) وروبرت أليبر[١٢]، ومؤخرًا كرمن رينهارت وكينيث رغوف[١٣]. ومن الناحية النظرية، من الضروري عدم الاقتصار على الشخصيات المتداولة اليوم في أدبيات الأزمات من مدارس مختلفة مثل ماركس، وشمبيتر، وكيتز، ومينسكي أو لمجرد حصولها على شهادة نوبل في الاقتصاد مثل جوزيف ستغليتز وبول كروغمان، والإطلاع على إسهامات المجهولين مثل بول لوروا بوليو (Paul Leroy-Beaulieu) (١٨٤٣-١٩١٦م)[١٤] أو المهمشين مثل موريس آلي (١٩١١-٢٠١٠م)[١٥]. فالإطلاع على تراث هؤلاء في التحليل والاستفادة من الانتقادات الموجهة لهم أو التي يوجهونها لغيرهم يشكل منطلقاً مهماً للتمييز بين العناصر التي أدت إلى نهضة النظام الرأسمالي والأشياء التي تهدده، وتوقعه في الأزمات والاضطرابات، ثم البناء على ما هو مناسب. ومن جهة أخرى، فإن معالجة هذا الموضوع من منظور الاقتصاد الإسلامي حديثة، فمن المفترض عدم الانطلاق فيها من فراغ والاستفادة من هذا الرصيد بطريقة أو أخرى، وبالخصوص من الكتابات التي أشارت من الناحية التأصيلية إلى أهمية

---

[١٠] منذ حدوث الأزمة الآسيوية في نهاية تسعينيات القرن الماضي درج الصندوق على إصدار تقريرين دوريين في السنة عن الاستقرار المالي في الدول الأعضاء، كما أن باحثيه وخبراؤه يقومون بعدد من الدراسات تتعلق بالاضطرابات المالية مما سمح بتكوين قاعدة معلومات مهمة فيما يتعلق بالاضطرابات والأزمات المالية، وإن كانت تلك التقارير تصدر باللغات الأجنبية فإن الصندوق يصدر ملخصات لها باللغة العربية. فعدم العودة لمثل هذه المواد سوف يحرم الباحث من معلومات قيمة وهامة تفيد في التحليل لأن معطياتها حديثة وشارك في إعدادها مجموعة من الباحثين والخبراء والفنيين.

[11] Clément Juglar, *Des crises commerciales et de leur retour périodique en France, en Angleterre et aux Etats-Unis,* mémoire des sociétés d'économie politique et de statistique de Paris, Guillaumin et Cie Librairie-Editeurs, Paris, 1862.

[12] Charles Kindleberger et Robert Aliber, *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises*, John Wiley & Sons Canada Ltd, 5th Edition, 2009.

[13] Carmen Reinhart, Kenneth Rogoff, *This time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*, Princeton University Press, September 2009.

[١٤] بول لروا بوليو، الموجز في علم الاقتصاد، تعريب حافظ إبراهيم وخليل مطران، مطبعة المعارف، ١٣٣١هـ/١٩١٣م، ج ١-٣، ص ص: ٢١٩-٢٣٣.

[15] Maurice Allais, "Contre les tabous indiscutés", Marianne, du 5 au 11 décembre 2009.

يقول موريس آليه في ختام هذه المقالة بعد أن أشار إلى أن وسائل الإعلام الفرنسية لا تدعوه إلى اللقاءات التلفزيونية التي تتناول الأزمة المالية العالمية رغم تخصصه في الموضوع وحصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد: "لماذا تظل أسباب الأزمة كما تعرض للفرنسيين من قبل هذه الشخصيات المدعوة في كثير من الأحيان علامة على سوء فهم عميق للواقع الاقتصادي؟ هل هو مجرد جهل من جانبهم؟ هذا ممكن للبعض منهم، ولكن لا ينطبق على الجميع. إن الذين في أيديهم سلطة القرار يتركون لنا الخيار بين الاستماع إما إلى جهلة أو إلى مخادعين؟". ومن حسن حظ آليه أن معظم المعالجات المرصودة في ورقتنا أتت على ذكره أكثر من غيره.

مبادئ التمويل الإسلامي الكلية[١٦]. ومن خلال النتائج المدرجة في الرسم البياني أعلاه نجد أن ذكر هذه الشخصيات الاقتصادية التي لها إسهامات في حقل الأزمات لم يرتق إلى المستوى المطلوب استنادًا إلى العينة المرصودة، حيث إن نسبة عدم توفر هذه الخاصية هو الغالب كما هو واضح من الرسم.

الخاصية الرابعة: الوضعية المعرفية

ونعني بالوضعية المعرفية مكانة الباحث إزاء الموضوع التي قد تكون معلنة أو غير معلنة. بعبارة أخرى، من خلال أي وضعية ينظر الباحث للأزمة المالية العالمية؟ هل يرتكز عرضه على نظرته الشخصية بمعزل عن تحليل الظاهرة، أي خارج السياق الذي تطورت فيه الأزمة؟ أو يحلل الظاهرة بمعزل عن نظرته الشخصية؟ أو يتفاعل تحليله للظاهرة مع نظرته الشخصية؟ وما هي المعطيات التي يعتمد عليها؟ هل هي كمية، أو نوعية، أو الاثنان معا؟ وهل هي أولية، أو ثانوية، أو هما معا؟ وما هي الطريقة التي يعالج بها هذه المعطيات والتي تشكل الجسر الذي يتحاور من خلاله مع الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أو في الاقتصاد التقليدي؟ ويبين الرسم البياني أعلاه أن تحديد الوضعية المعرفية في العينة المرصودة لم يتجاوز نسبة ٢٠%، وهي نسبة متواضعة بالنسبة لهذه الخاصية.

الخاصية الخامسة: عودة لأدبيات اقتصادية تقليدية.

إن الهدف من إستعراض الأدبيات هو إبراز مشكلة البحث من خلال الخطوات التالية:

- تحديد موضوع البحث. ويمكن الاستعانة في هذا المجال بالتبويب الذي سار عليه بعض الببليوغرافيين في تصنيف الأبحاث الخاصة بالأزمات، والذي يتمثل في المستلزمات المنهجية، أو الدراسة المقارنة من المنظور التاريخي، أو البعد الأخلاقي، أو التقنين والحوكمة، أو المخاطر، أو الدراسات التطبيقية، إلخ[١٧]؛ هذا في انتظار أن تصدر مجلة الأدبيات الاقتصادية (Journal of Economic Literature) تصنيفًا خاصًا بالأزمات المالية بعدما كانت تقتصر على تبويب عام تحت اسم "ج٠١: الأزمة المالية"[١٨]. وهذا يدل على أن موضوع الأزمة المالية أصبح مهما في الفكر الاقتصادي، مما قد ينعكس على إدراجه في المناهج التعليمية الخاصة باقتصاديات النقود والمصارف والمؤسسات المالية، وبالتوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، وهي أمور لا ينبغي أن تغيب عن الدارس للموضوع من منظور الاقتصاد الإسلامي.
- رسم الإطار النظري للبحث استناداً إلى الموضوع المحدد.
- تحديد مكانة البحث استنادًا إلى الإطار النظري المرسوم.
- تحديد المساهمات المتوقعة من البحث مقارنة بما هو موجود في باب معين بعيدا عن العموميات والعناوين العريضة التي تفتقر إلى المضمون والشكل. فالإضافة العلمية في الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر على المضمون على

---

[16] Willem Buiter, "Should you be able to sell what you do not own?", the Financial Times, March 16, 2009; & "Islamic finance principles to restore policy effectiveness", the Financial Times, July 22, 2009.

[17] Thomas Bourke, "Bibliography of the Global Financial / Economic Crisis and its Aftermath", European University Institute, July 2010, *http://www.eui.eu/Documents/Research/Library/ResearchGuides/Economics/PDFs/GlobalCrisisBibliographyWebed.pdf*

ويبقى بعضهم الآخر على ترتيب المواد بالمؤلف وفق الحروف الأبجدية، ينظر على سبيل المثال:

José J. Reyes, "Global Financial Crisis: A Bibliography", compiled for the Center for the Study of Global Change, Indiana University Bloomington, 2009, *http://www.indiana.edu/~global/resources/guides/FinancialCrisis.pdf*

[18] Journal of Economic Literature, G01 Financial Crisis (Updated!), *http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php*

المستوى المنهجي والنظري والتطبيقي فحسب، بل تشمل أيضا الشكل من حيث الدقة، والعمق، واللغة، والأسلوب والوضوح. وعليه من الضروري أن يطرح الباحث في الاقتصاد الإسلامي على نفسه السؤال التالي: ماذا أضاف بحثي من حيث الشكل والمضمون؟ هل اقتصر على المضمون فقط، أو على الشكل فقط، أو امتد إليهما معًا؟[١٩]

وفي استعراضنا للمعالجات المرصودة للنظر في مدى توفر الخاصية من عدمه لم نقتصر على ورود فقرة خاصة أفردها الكاتب للأدبيات بل نظرنا إلى إيراد أدبيات سابقة حول موضوع البحث في ثنايا المعالجة، أو الإحالة إليها، وكذلك إيراد مراجع حديثة حول موضوع البحث في قائمة المراجع أو الهوامش[٢٠]. وعلى الرغم من اعتماد هذا المفهوم الواسع فإن نسبة توفر الخاصية أو توفرها إلى حد ما كانت دون المتوسط.

الخاصية السادسة: عودة للأدبيات الإسلامية والبحوث المشتركة.

المقصود بهذا هو النظر في مدى استفادة المعالجين من جهود بعضهم في هذا لتلافي التكرار، والبحث عن الجديد والابتكار في طرق المعالجة والتحليل، وبالنظر للنتائج المثبتة في الرسم أعلاه يلاحظ أن النسبة الموزعة بين التوفر والتوفر إلى حد ما كانت مقبولة حيث إنها تتجاوز قليلاً نصف المعالجات المرصودة، وهذا مؤشر جيد يجب أن يستثمر بشكل أكبر لأن البدء من حيث انتهى الآخرون لا من حيث بدأوا مؤشر على الوعي بأهمية العملية التراكمية في العلوم التي يستفيد فيها اللاحق من جهود السابق إما بشرح غامضها، أو الإضافة عليه، أو جمع متناثرها، وبهذه الطريقة يمكن أن يصل المنظور إلى بلورة فرضية أو نظرية خاصة به تساعد في التفسير ثم التنبؤ في مثل هذه النوازل.

أما فيما يتعلق بالبحوث المشتركة، فيتضح من خلال العينة أن معالجة الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي يغلب عليها الطابع الفردي بنسبة ٨٢% كما يوضح الرسم البياني (٢) أدناه وذلك بالرغم من صعوبة الموضوع وكثرة مادته وتشعب طرق تناوله مع حداثة اهتمام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بالأزمات وهي أمور تستدعي تظافر الجهود من خلال البحوث مشتركة كما هو الحال في الغرب حيث تظافرت، على سبيل المثال جهود ٨ باحثين من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والدانمرك لإعداد ورقة مناقشة في ١٧ صفحة[٢١].

الرسم البياني (٢) – توزيع المعالجات بين الأبحاث الفردية والجماعية

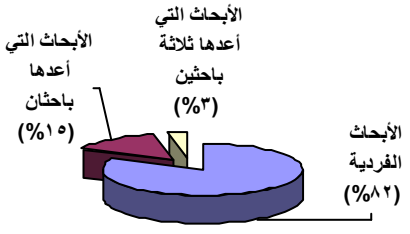

[١٩] رفيق المصري، "من أجل بحوث جادة"، مرجع سابق، ص. ١٤٢.
[٢٠] أحمد سعيد بامخرمة، و محمد عمر باطويح، ، مرجع سابق، ص. ٣٩٥.
[21] David Colander, Hans Föllmer, Armin Haas, Michael Goldberg, Katarina Juselius, Alan Kirman, Thomas Lux & Brigitte Sloth, "The Financial Crisis and the Systemic Failure of Academic Economics", Kiel Institute for the World Economy, Working Paper No. 1489, February 2009.

الخاصية السابعة: شمولية المراجع

ونعني بذلك احتواء قائمة مراجع الدراسة في غالبيتها على مصادر ذات صلة مباشرة بموضوع المعالجة بما يمكن الكاتب من تغطية العناصر الأساسية لموضوع المعالجة. والنتيجة المدرجة في الرسم (١) أعلاه تشير إلى أن توفر هذه الخاصية كان دون المتوسط في المعالجات المرصودة، بل إننا وقفنا على معالجات خلت من قائمة المراجع، وهذا سلوك قد يقلل من مصداقية الكتابات في الاقتصاد الإسلامي إذا لم يراع في ما يكتب توفر الحد الأدنى من الرصانة العلمية وفق المعايير العلمية المتعارف عليها.

الخاصية الثامنة: خدمة المضمون للموضوع

ونعني بهذه الخاصية مدى خدمة موضوع المعالجة لإطارها العام الذي حدده الكاتب سواء كان ذلك من خلال العنوان أو من خلال الهدف المحدد في المعالجة. وقد كانت نتائج هذه الخاصية أفضل النتائج بالنسبة للعناصر الأخرى حيث أن نسبة عدم التوفر بلغت ١٥% في حين أن غالبية المعالجات توفرت فيها الخاصية إلى حد ما. وهذا يبين أن المشكلة الأساسية ليست في القدرة على التركيز وتشتت الذهن بقدر ما هي في الالتزام بضوابط الطرح العلمي الرصين المتعارف عليه في العالم الأكاديمي.

الخاصية التاسعة: التنويع في وسائل الإيضاح والشرح

ونعني بهذه الخاصية مدى التنويع في أساليب العرض بين الجداول، والرسوم البيانية والأشكال، خاصة في المعالجات التي يتجاوز عدد صفحاتها العشر صفحات، وذلك لما لتوفر هذا الأمر من أهمية، إذا أحسن استخدامه بطبيعة الحال، في دفع السآمة عن القارئ بتقريب الأفكار وتلخيصها بطرق مختلفة، خاصة أن في موضوع الأزمة جوانب فنية كثيرة يصعب استيعابها من خلال السرد الطويل، والمكرر. وقد كانت هذه الخاصية الأقل توفراً في العينة المرصودة من المعالجات حيث إنها قاربت نسبة ٩٠%.

وعلى الرغم من بعض الملاحظات الإيجابية التي أبديناها حيال بعض الخصائص مفردة إلا أنه بالنظر للنتائج في مجموعها فإن عدم التوفر هو الغالب، مما يشير إلى أن عملية التناول للقضايا من منظور الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بالأزمة تحتاج إلى مزيد جهد في العناية بالخطوات والإجراءات العلمية المتبعة في إعداد الدراسات والبحوث حتى لو كانت في شكل أوراق مقدمة لمؤتمرات، وذلك لما لهذا الأمر من أهمية بالغة في تقديم النافع والمفيد الذي يجلب الانتباه من طرف المهتمين، بل حتى "المتشككين" أو "الخصوم" لأن سيادة لغة العموميات والأساليب العاطفية لا يخدم المنظور من حيث التأسيس لأدوات تحليل رصينة، ومن حيث الاستيعاب للأدبيات ذات الصلة مع التميز في التناول من خلال المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي كمنظور كفيل بأن يؤخذ ما يطرحه أصحابه من دراسات بجدية.

الجزء الثاني: أسباب حدوث الأزمات من خلال المعالجات المرصودة[٢٢]

لتسهيل عملية وضع النتائج في أشكال بيانية يمكن قراءتها بشكل واضح تم تقسيم الأسباب إلى رئيسة وأخرى؛ ونعني بالرئيسة تلك التي ورد ذكرها فيما يتعدى ١٠% من إجمالي الدراسات، أي أنها ذكرت أربع (٤) مرات في المعالجات المرصودة، و لا يعني هذا الحكم بأنها فعلاً رئيسة بقدر ما هو تسجيل للنتائج كما وردت في الدراسات.

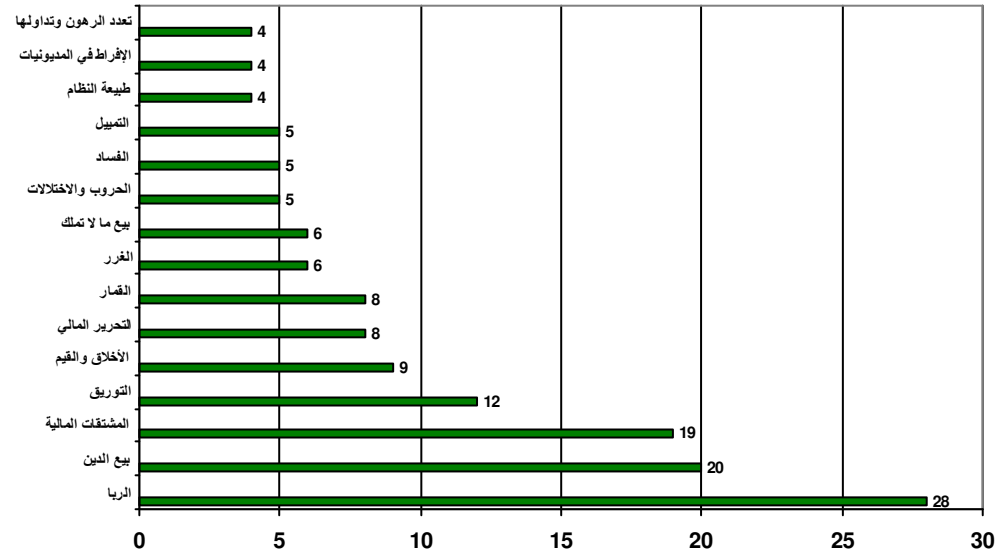

الرسم البياني (٣) – الأسباب الرئيسة للأزمات حسب عينة الدراسات المرصودة

يتضح من الرسم أعلاه ذكر عناصر التحريم الرئيسة التي وردت في فقه المعاملات الإسلامية ضمن العناصر التي حصلت على نسب معتبرة كعوامل تسببت في الأزمة المالية، وهذا أمر غير مستغرب نظراً للإطار الفكري الذي تنطلق منه جميع المعالجات على الرغم من اختلاف تخصصاتها؛ اقتصاد، واقتصاد إسلامي، وفقه. ويبقى التحدي الأكبر يتمثل في مدى استيعاب تطور فصول الأزمة وتطوراتها وربط ذلك بهذه العناصر من خلال تحليل يجمع بين كليات هذه المحرمات والفلسفة الرئيسة التي تقوم عليها، وبين تحليل اقتصادي ينم عن فهم لما هو سائد من تحليلات في الأدبيات الاقتصادية لتفسير حدوث الأزمات. فالسرد، والذكر العام للعنصر، أو استخدام الأحكام الفقهية بمعزل عن التحليل الاقتصادي لا يناسب تناول مثل هذه الموضوعات خاصة إذا كان المخاطب بذلك غير المسلم، أو غير المسلِّم بوجود علم للاقتصاد الإسلامي مستقل عن الاقتصاد التقليدي، وعن فقه المعاملات.

وبالنظر للأسباب الأخرى التي وردت في المعالجات والتي حواها الرسم البياني (٣) نجد أن معظم ما ورد ذكره يتقاطع مع ما ذكر في الأدبيات الاقتصادية التقليدية وهو ما يطرح إشكال الإضافات العلمية التي حوتها المعالجات وعلى أي مستوى؟ ونعني بهذا تميزها من حيث الشرح للمسببات بطرق فيها شيئ من الجديد

---

[٢٢] بالإضافة إلى ما ورد في المعالجات من أسباب وكذا آليات للعلاج استفدنا من المرجعين التاليين:
كتاب، **الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي**، الصادر عن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.
العدد الخاص من تقرير الراصد، "**الأزمة المالية العالمية: تحاليل ومعالجات ... رؤية إسلامية**"، الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

والابتكار عما هو سائد في الأدبيات الفقهية والاقتصادية أو فيها ربط ومزج لما ورد حول تلك المسببات من تحليلات فقهية بما ذكر من نظريات أو فرضيات في الاقتصاد التقليدي بتحليل علمي وبلغة اقتصادية بعيدة عن العواطف في إصدار الأحكام.

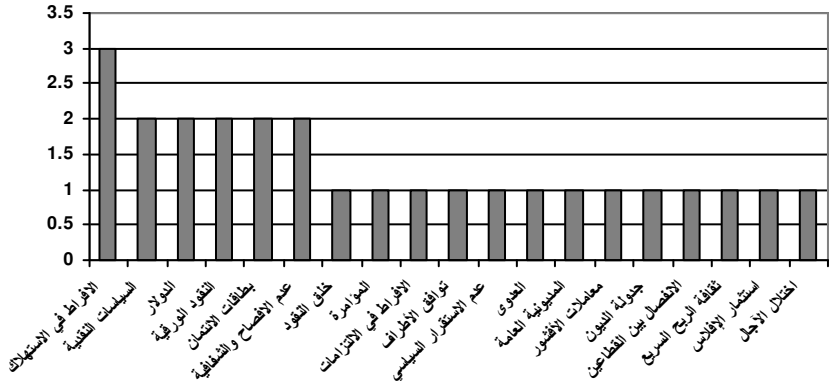

الرسم البياني (٤) – الأسباب الأخرى التي ذكرت في عينة الدراسات

ومن أجل معرفة ذلك فقد حوت بطاقة الأسباب الخاصة بكل دراسة ثلاث خانات حاولنا من خلالها الوقوف على مدى الشرح للأسباب بشكل عام أو بشكل محدد استناداً إلى نظريات سائدة في الأدبيات الاقتصادية أو بطريقة مبتكرة أو جديدة فكانت نتائج ذلك ما حواه الرسم البياني (٥) التالي:

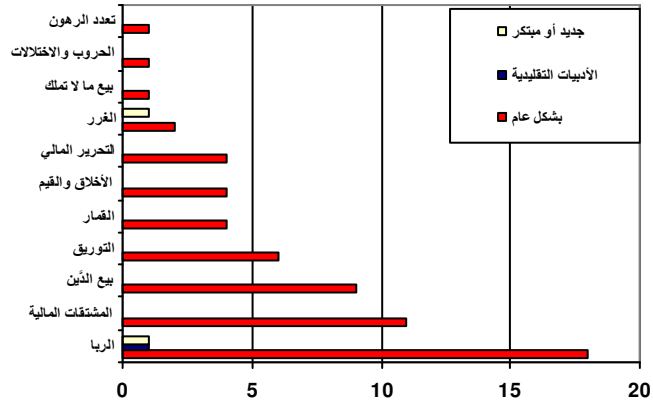

الرسم البياني (٥) – عدد الدراسات التي شرحت السبب بشكل عام أو محدد

يتضح من الرسم أعلاه أن الشرح العام هو الغالب للأسباب التي ذكرت في المعالجات، وأن الشكل المحدد يكاد يكون معدوما حيث لم نقف إلا على ثلاث حالات؛ اثنتان متعلقتان بالربا، والأخرى بالغرر. والجدير بالذكر أن العديد من الدراسات المرصودة خلت حتى من الشرح العام؛ فعلى سبيل المثال عدد الدراسات التي ذكرت الربا كأحد العناصر المتسببة في الأزمة بلغ ٢٨، في حين أن عدد التي شرحت علاقة الربا بالأزمة بشكل عام بلغ ١٨؛ أي ما يمثل ٦٤% من مجموع الدراسات التي ذكرت الربا كعامل يساهم في حدوث الأزمات، في مقابل معالجة واحدة شرحت ذلك استناداً إلى أدبيات اقتصادية تقليدية، وأخرى بطريقة متميزة. وهذه المعطيات

تطرح عدداً من التساؤلات حول ما يقدم من رؤى وتحليلات حاولت تناول الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي: لماذا كان الوضع بهذا الشكل؟ أهو راجع لغياب أدوات تحليل خاصة بهذا العلم؟ أم لصعوبة الموضوع وعدم تناوله في مناسبات سابقة مما أفقد المتناولين الاستفادة من رصيد التراكم المعرفي؟ ومن المخاطب بمثل هذه المعالجات؟

ومن جهة أخرى فإن كثيراً من الأسباب التي ذكرت تندرج تحت كليات التحريم في المعاملات؛ الربا، والغرر، والقمار ويمكن ربطها في الوقت ذاته ببعض الفرضيات أو النظريات السائدة في الاقتصاد التقليدي. ولنأخذ على ذلك مثال الربا[٢٣] الذي جاء على رأس قائمة الأسباب التي وردت في المعالجات لتبيين مواطن عمل الربا في الأزمة وكيف عمل على إشعال فتيلها وذلك من خلال النقاط التالية:

١. الفقاعة ومراحل تشكلها ثم انفجارها وكيف أن السياسة النقدية تساهم في ذلك لأن قليل معدل الفائدة مضر وكثيره كذلك، و"معتدله" أو "عادله" صعب إن لم يكن مستحيل المنال. فالقليل منه يفترض أنه جيد لتشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع لأنه يمثل كلفة تمويل منخفضة، لكنه في ظل النظام القائم مثل وسيلة تمويلية رخيصة للمجازفين لممارسة أكبر عمليات قمار دون أن يكون لتلك الممارسات أي مردود اقتصادي، بل على العكس، لقد عملت على زيادة المخاطر، و"تضخم" القطاع المالي إلى حد لا يقارن بحال مع تطور الاقتصاد الحقيقي. ومعدل الفائدة المنخفض يحمل معنى التغرير من جهة أخرى بحيث إنه يغري متعاطيه على أن يقدم عليه في ظل فورة تطور أسعار الأصول الفقاعية في إمكانية استرداده والظفر بالأصل الممول نظراً لأن عوائد الأصل تفوق معدلات الفائدة، وينسى في ظل هذا التطور حقيقة أن الدَّين القائم على الربا، وإن كان معدله قليلاً، لا يعرف إلا اتجاهاً واحداً وهو الاتجاه التصاعدي في حين أن الأصول والخدمات الحقيقية تتعرض للانخفاض والارتفاع حسب الظروف الاقتصادية السائدة. فمن شأن هذه الآلية –أي التمويل القائم على الفائدة– أن تفرز ما أطلق عليه التمويل "الاحتيالي" أو الغير قابل للاستمرار (*Ponzi*) كما هو الشأن في تحليل مينسكي للوحدات المتمولة في الاقتصاد الرأسمالي القائم[٢٤]. أما كثيره فهو مضر كذلك، وإن كان قد يساهم في عملية جذب بعض المدخرات، وذلك لأنه يشكل كلفة باهظة لأصحاب المشاريع والمستثمرين. هذا الوضع لمعدل الفائدة من حيث التحديد الذي من شأنه أن يضبط سلوك الوحدات الاقتصادية بما يحقق التوازن والانسجام على المستوى الكلي أمر غاية في الصعوبة، وهو ما جعل بعض الاقتصاديين مثل موريس آليه يعترف بأنه يشكل معضلة يتوقف على فهمها فهم علم الاقتصاد[٢٥].

٢. لا بد أن يفرز مع مرور الزمن أعداداً هائلة من غير القادرين على السداد حتى وإن كانوا في بداية تقديم القروض لهم من أصحاب الملاءة والتاريخ الائتماني الجيد، ونحن هنا نتكلم على المستوى الكلي، خاصة في قطاع مثل الرهن العقاري، الذي تمتد العقود فيه لسنوات طويلة، وهو ما يجعل المتغيرات الاقتصادية والمالية

---

[٢٣] تمثل الفائدة أجلى صوره في المعاملات المالية والمصرفية لكنه أشمل وأعم منها.

[٢٤] أحمد بلوافي، "هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟"، حوار الأربعاء العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٠هـ الموافق ١١ نوفمبر ٢٠٠٩م، ص. ١٠.

[٢٥] أحمد بلوافي وعبدالرزاق بلعباس، "سياسة معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد ١٦، عدد ٢، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

تتغير بشكل كبير مما يؤثر على وضعية المقترضين سواء كان ذلك بسبب توقفهم عن العمل، أو تعرضهم للإصابة، أو بزيادة معدلات الفوائد مما يجعل ما عليهم من ديون يفوق قيم الأصول الممولة[٢٦].

٣. أنه يلجئ من تعجز تدفقاته النقدية عن الوفاء بما يحل عليه في وقت محدد إلى التأجيل أو المزيد من الاستدانة بالطرق والأساليب المختلفة كبطاقات الائتمان، أو إعادة الجدولة، وكلها حلول مكلفة لأن المقرض سيفرض معدلات فوائد مرتفعة، وهذا ما حصل في الأزمة الأخيرة. ثم تتطور الأمور إلى مرحلة الهرم المقلوب التي ورد ذكرها في الأدبيات التقليدية حيث تفوق مبالغ الديون الربوية قيم الأصول الحقيقية. إن هذين النتيجتين الحتميتين للديون القائمة على الربا تحدث عنهما ابن قيم الجوزية في معرض حديثه عن حكم تحريم الربا في المعاملات المالية[٢٧]. ومن ثم فإن الربا يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم استقرار معاملات الناس مما ينعكس على أنشطتهم الاقتصادية والإنتاجية وليس ثمة مخرج من التقليل من آثاره غير "التبخر" عبر الهزات التي تظهر بين الفترة والأخرى، أو اللجأ إلى الحلول الفاصلة التي جاءت بها شريعة الإسلام .

٤. يؤدي إلى غلبة الجانب المالي على الحقيقي أو ما يعرف بالتمييل (*Financialisation*) وانفصاله عنه بما يجعل القطاع الحقيقي تابعاً ومتأثراً بشكل كبير لما يحدث فيه، في حين أن اقتصاديات النقود والبنوك تنظر إلى أن القطاع المالي بأدواته المختلفة من نقود ومؤسسات ما جاء إلا لتعزيز القطاع الحقيقي ومساعدته على النمو والتطور من غير اضطراب.

٥. أن كثيراً من الآليات التي صممت تحت مسمى الهندسة المالية مثل التوريق جاءت للتخلص من مخاطر عدم السداد (*default risk*) التي لا بد أن يفرزها التمويل الربوي بشكل يخرج عن نطاق السيطرة، وهو ما ضاعف من المخاطر وأدى إلى تحويلها إلى سلع قابلة للمتاجرة بل المراهنة من خلال المجازفات الكبرى التي تتم عبر المشتقات المالية التي أقبل المستثمرون عليها بسبب العوائد المرتفعة التي تدرها ثم التأمين والتقييم من وكالات التصنيف. وهكذا نجد أن هذا الطريق للتمويل ومحاولة القائمين عليه تقديمه على أنه قابل للاستمرار بفعل هذه التحسينات يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة المخاطر في النشاط الاقتصادي بدرجة معقدة غير مقدور على معرفة حقيقتها وتقدير حجمها من قبل الأفراد والمؤسسات، بل من جهات الإشراف أيضاً.

من خلال ما سبق يمكن الخلوص إلى أن سبب الربا الذي ذكر يندرج تحته عدد من الأسباب الفرعية الأخرى التي وردت بشكل منفصل في المعالجات، ومن ذلك: بطاقات الائتمان، وتعدد الرهون التي مثلت وسيلة لمنح مزيد من الائتمان والقروض، وانفصال القطاع المالي عن الحقيقي، والتمييل، والإفراط في المديونيات، وخلق النقود، والسياسة النقدية، وجدولة الديون. ومن جهة أخرى لقد أثبتت الدراسات الميدانية لحقيقة الأزمات التي شهدها ويشهدها النظام الرأسمالي، أنه إن كان ثمة من عامل مشترك بين جميع الأزمات فإنه يتمثل في الدَّين[٢٨] الذي ينمو

---

[26] Negative equity dilemma.

[٢٧] وهما: دفع أموال الربا من وقت لآخر، واستغراق جميع موجودات المدين. يقول ابن قيم الجوزية: "فأما الجلي، فربا النسيئة، وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال، وكلما أخر زاد في المال، حتى تصير المائة عنده آلافا مؤلفة؛ وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا معدم محتاج؛ فإذا رأى أن المستحق يؤخر مطالبته ويصبر عليه بزيادة يبذلها له تكلف بذلها ليفتدي من أسر المطالبة والحبس، ويدافع من وقت إلى وقت، فيشتد ضرره، وتعظم مصيبته، ويعلوه الدَّيْن حتى يستغرق جميع موجوده، فيربو المال على المحتاج من نفع يحصل له، ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لأخيه، فيأكل مال أخيه بالباطل، ويحصل أخوه على غاية الضرر"؛ ابن قيم، إعلام الموقعين، بيروت: طبعة دار الجيل، ج ٢، ص ١٥٤.

[28] Carmen Reinhart & Kenneth Rogoff, *This time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*, Princeton University Press, September 2009, p. xxv.

بمعزل عن الثروة، وهذا ما جعل البعض يصيغه في شكل قاعدة للتنبؤ بالأزمات؛ إنـــها قاعدة "فتش عن الـــدَّين" (*Follow the debt*)[٢٩]؛ أي عن تركيبته ومستوياته في بلد أو قطاع ما للتعرف على بؤرة الاضطراب المالي القادم.

إننا بجمعنا لكليات المحرمات مع فهم عللها وأبعادها وحكمها وإيراد الجزئيات التي تندرج تحتها مع ربط ذلك بتطور الأزمات من خلال فصولها المختلفة، مع الاستفادة مما ورد في الأدبيات التقليدية من أدوات تحليلية في شكل فرضيات أو نظريات نستطيع بـــها تقديم رؤية الاقتصاد الإسلامي بلغة مفهومة لأننا لا نخاطب أناســاً مســلِّمين لمبادئ الشريعة أو مقتنعين بحقل معرفي مستقل عن الاقتصاد التقليدي وعن فقه المعاملات يمكن أن يندرج تحـــت مسمى الاقتصاد الإسلامي.

وفي مقابل ذلك فإن الاستشهاد بأقوال بعض الشخصيات الاقتصادية أو السياسية أو الدينية الأوروبية يجب أن يوضع في السياق اللائق به وتحدد خلفياته وأبعاده وحدوده. فعلى سبيل المثال، قالت وزيرة الاقتصاد الفرنسية في افتتاح قمة العشرين: "قد يكون من المناسب الاستلهام من مبادئ التمويل الإســـلامي لإصـــلاح النظـــام المـــالي العالمي"[٣٠]. وهذا يبين أنه بإمكان مبادئ التمويل الإسلامي أن تساهم في تحقيق نظام مالي عالمي أكثر اســـتقرارًا. ولكن مجرد إعلانـــها – دون إثبات كفاءتـــها الفعلية على أرض الواقع – لا يكفي. لذلك لا بد من معطيـــات واقعية ودراسات إحصائية تثبت مدى مصداقيتها كما يشير محافظ البنك المركزي الفرنسي كريستيون نوابيه[٣١].

الجزء الثالث: آليات العلاج للأزمة من خلال الإسهامات المرصودة.

لقد تم تلخيص نتائج البطاقات الخاصة بآليات العلاج المقترحة في المعالجات في الرسم البياني (٦) التالي:

الرسم البياني (٦) – آليات علاج الأزمات من خلال عينة الدراسات المرصودة

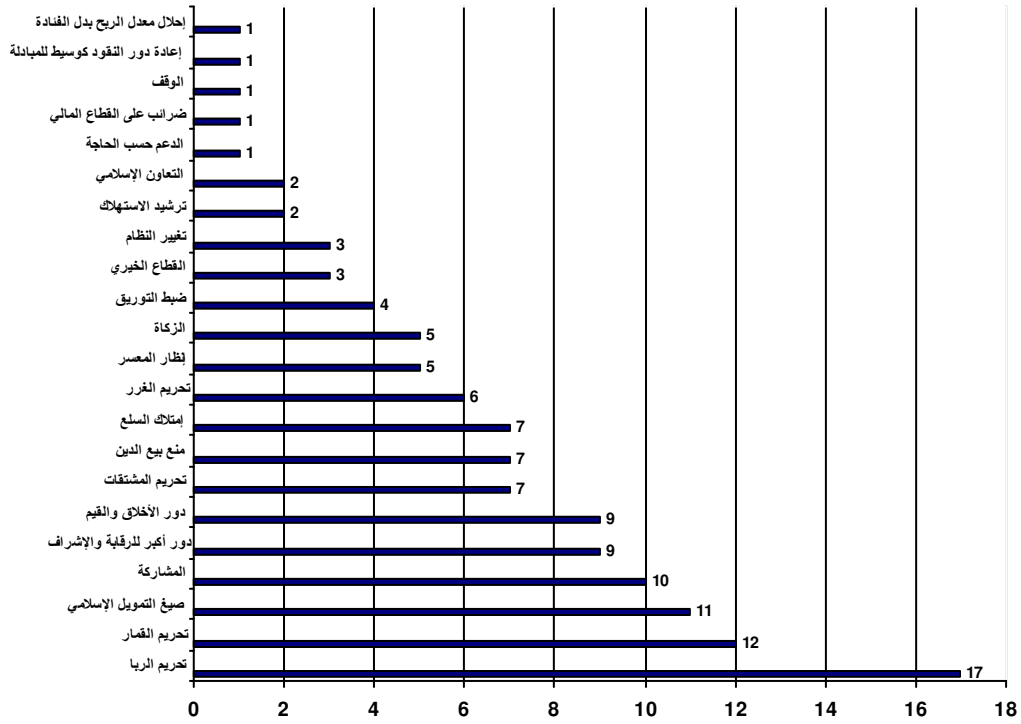

[٢٩] أحمد بلوافي، "الأزمات المالية: المظاهر والنتائج والأسباب"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد ١٥، عدد٢، (١٤٣٠هـــ-٢٠٠٩م)، ص ص. ١١٣-١٦٦.

[30] Isabelle Chapellière, "La finance islamique est-elle plus responsable?", Metis, 19 avril 2010.

[31] Christian Noyer, "Stabilité mondiale, l'avenir des marchés de capitaux et de la finance islamique en France", séminaire Euromoney, Conférence de Paris sur la finance islamique, Paris, 29-30 septembre 2009, p. 5.

يتضح من الرسم أعلاه اتساق الآليات المقترحة للعلاج مع المسببات الرئيسة كما ورد في الفقرة السابقة؛ حيث نجد أن التسع آليات الأكثر وروداً جاءت كلها من صميم المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، سواء تعلق الأمر بصيغ التمويل أو بدور جهات الإشراف والرقابة، وهذا أمر كان متوقعاً. الإشكال الذي يُطرح هاهنا هو: على أي مستوى وفي ظل أي نظام وعلى أي مدى تقترح هذه الآليات؟ أهو على المستوى الكلي أم البيني أم الجزئي؟ وهل هو في ظل النظام القائم أم على مستوى الاقتصاد الإسلامي؟ ثم ما هو المدى الزمني لهذه المعالجات؟ أهو المدى القصير، أم المتوسط، أم الطويل؟

من أجل الوقوف على ذلك قمنا بفحص خاصتي الشرح العام أو المحدد لكيفية تطبيق الآلية فوجدنا أن الطابع العام هو السائد عدا معالجتين ذكرت بعض مواطن التطبيق والمدى الزمني لذلك. مرة أخرى تظهر الصبغة العامة في المعالجات وعدم التحديد بالشكل الدقيق لكيفية تطبيق الآلية، والأهم من ذلك هو عدم التحديد للمخاطب؛ أهم المسلمون أم غيرهم؟ وهل هم أصحاب القرار في السلطات النقدية والمالية؟ أم هم الأكاديميون والتطبيقيون؟ أم لا يعدو الأمر من كونه تثقيفياً موجهاً لغير المتخصصين؟

وبنظرة فاحصة في الآليات المقترحة يتبين عدم الوضوح في الطرح بشكل ملفت، فعندما نقترح على سبيل المثال آلية تحريم الربا، أو الغرر، واعتماد الوقف والزكاة هل نحن نخاطب بذلك النظام الذي حلت به الكارثة لاعتمادها؟ أو أننا نتحدث عن ذلك كوسائل وآليات يمكن أن تعمد إليها الدول الإسلامية بشكل عام، أو تلك التي سمحت للتمويل والمصرفية الإسلامية بالعمل إما بشكل كامل أو جنباً إلى جنب مع مؤسسات التمويل التقليدي القائمة؟ أم أنه كان يفترض الدخول في تحليل وتحديد للغة الخطاب بما يناسب المخاطب، وذلك من باب حدثوا الناس على قدر عقولهم. فعلى سبيل المثال عند الحديث عن الربا وكيفية الحد منه قد يكون مناسباً اعتماد أسلوب التدرج عبر وسائل معروفة لدى النظام الذي تسبب في الكارثة، من ذلك العمل على إيجاد بيئة مثبطة للتمويل القائم على الدَّين من خلال الحد من المميزات الضريبية والتشريعية التي توفرها البيئة القائمة لهذا النوع من التمويل في مقابل ذلك القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، مما قد يدفع بمؤسسات الوساطة المالية إلى اعتماد بعض أساليب المشاركة، وبالنسبة للمجازفات وما تولده من مضاعفة لمخاطر انتفاخ قيم الأصول الفقاعية بشكل غير معتاد ليجني المجازفون عوائد قياسية في فترات قصيرة قد يكون من المناسب فرض ضرائب مرتفعة على هذا النوع من العوائد. المهم في مثل هذه المقترحات أن ندرك الفلسفة التي يقوم عليها النظام لنتمكن من تحديد المداخل المناسبة لآليات العلاج. وما قيل بشأن الربا يمكن أن ينسحب على غيره مثل اقتراح الزكاة كمبدأ كلي يندرج تحته عدد من الفروع منها تداول الثروة، والحد من الاكتناز والوقوع في مصيدة السيولة عندما تفقد السياسة النقدية فاعليتها ببلوغ معدلات الفوائد الأساسية حدوداً دنيا صفرية أو قريبة من ذلك، فيوظف ذلك الرصيد بأسلوب تحليلي وبلغة اقتصادية ومالية يفقهما المعني بالأمر. وفيما يتعلق بالحلول الأخرى التي طرحت يمكن الإسهام فيها أيضاً من خلال المناقشة وإبداء الرأي بما يتناسب مع معالم الاقتصاد الإسلامي مثل العدل في المعاملات، وعدم أكل أموال الناس بالباطل، أو قواعد الشريعة الكلية مثل درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح، في قضايا مثل حدود الإشراف المطلوبة على أعمال المؤسسات وأسواق الوساطة المالية، أو فرض ضريبة على القطاع المالي كمساهمة منه في برامج تكاليف الإنقاذ والتحفيز المكلفة.

واللافت للنظر فيما يخص الآليات المقترحة أنه لم يرد تقديم مؤسسات التمويل الإسلامي القائمة كبديل عملي للمنظومة التقليدية، وهذا يطرح أكثر من إشكال بالنسبة للمراقب العادي الذي يريد تلمس الحلول من خلال تجارب يمكن أن يرى ثمارها ويتفحص واقعها من خلال معطيات ميدانية وأمثلة تطبيقية، أهو راجع لعدم الثقة في الموجود؟ أم أنه يعود إلى أن النموذج يحتاج إلى إعادة تقويم ومراجعة؟[٣٢] ولا شك أن مثل هذا الوضع يتيح فرصاً للمراجعة والتصحيح ويفتح آفاقاً للنظر في آليات وصيغ أخرى من صيغ التمويل الإسلامي لم تنل حظها في التطبيق العملي، كالمشاركة والمضاربة وغيرهما من العقود التي تساهم في توزيع المخاطر بشكل يقلل من الاضطرابات في حال التعثر والهزات.

إن الميل إلى الأسلوب الخطابي العام ونقص التحليل الدقيق بلغة مفهومة قد يفقد المساهمات أهميتها، وسينعكس سلباً على عملية التراكم المعرفي وصقل أدوات التحليل القائمة على منهجية علمية رصينة.

خاتمة: الاستنتاجات والتوصيات.

من خلال ما سبق من تحليل يمكن تسجيل الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً– الاستنتاجات.

- لم تتوفر في غالبية الدراسات المرصودة في العينة الخصائص العامة التي حددتها الورقة مثل حداثة المراجع وصلتها المباشرة بموضوع البحث، أو الاستفادة من معطيات التقارير والدراسات الهامة التي أصدرتها المؤسسات الدولية الهامة بشأن الأزمة، وهذا يمثل خللاً ملحوظاً في مستوى الإعداد بطريقة منهجية تتوفر فيها الحدود الدنيا للمعايير العلمية.
- تميل جل الكتابات في المعالجات المرصودة إلى الأسلوب الخطابي العام دون التركيز على مسائل دقيقة يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يبرز فيها بطريقة متميزة ويفتح فيها آفاقاً بحثية جديدة على المستوى ألتأصيلي والمنهجي والكمي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النماذج الكمية ليست – في نظرنا – غاية في حد ذاتها ولا دليلاً على العلمية كما هو الحال في النظرية الاقتصادية النيو–كلاسيكية، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن فشل النماذج الرياضية في قياس مخاطر الأسواق المالية الحقيقية والتحوط منها، إلا أن ذلك لا ينفي أهميتها كأداة يمكن الاستفادة منها في التحليل واتخاذ القرار.
- افتقرت معظم المعالجات المرصودة إلى تناول الأزمة وفق منهجية علمية تبني على ما توصل إليه التحليل في مجال الأدبيات التقليدية لتقديم رؤية تحليلية مستفيدة من هذا الرصيد ومن رصيد المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في مجال المعاملات المالية. ومن العوامل التي يمكن أن تقف خلف ذلك قلة الأبحاث المشتركة وهو خلل من الضروري تداركه خاصة في مثل هذه المعضلات المعقدة والمتعددة الأبعاد والأشكال التي تتطلب مقاربة تحيط بالموضوع من زوايا مختلفة (Systemic approach).
- ظهر في بعض المعالجات خلط بين الأسباب والمظاهر والعناصر المساهمة في زيادة حدة الأزمة وانتشارها كالتوريق وبطاقات الائتمان.

---

[٣٢] يتساءل الشيخ ابن بية في هذا الصدد :"هل البنوك الإسلامية اليوم تمثل الأنموذج المطلوب؟ وهل نحن على استعداد للمبادرة كي نقدم مادة مؤصلة ومتقدمة من كل الجوانب صياغة وشكلاً ومضموناً للإسهام في إيجاد نظام مالي حديث ولإنقاذ الاقتصاد العالمي؟". الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية. **مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات**، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٠م، ط ٢، ص ص. ٣٤–٣٥.

- لم تتناول أغلب المعالجات المرصودة دور طبيعة النظام والفلسفة التي يقوم عليها في تهيئة المناخ المناسب لتكرار وقوع مثل هذه الأزمات
- ظهر في بعض المعالجات طغيان الأسلوب الفقهي المرتكز على التحريم والتحليل كالقول بأن هذا أمر لا يجوز، أو أن المشتقات صدر فيها قرار فقهي مجمعي وكأن المخاطب والمتسبب في الأزمة هم المسلمون. وهو استخدام للخطاب الفقهي في غير محله، إذ كان من الممكن أن توظف مثل هذه المادة بغير هذا الأسلوب كتقديم أثر تلك القرارات على انضباط عمل المؤسسات التمويلية الإسلامية عند الالتزام بها.
- تقف أصول المحرمات في معاملات الاقتصاد الإسلامي كالربا والغرر والقمار وبيع الدَّين بجميع الأدوات والأساليب التي تؤدي إليها على رأس العوامل التي تقف خلف وقوع الاضطرابات والهزات المالية حسب عينة المعالجات المرصودة.
- نظراً لصغر حجم عينة الدراسات ولقلة المعالجات العلمية المحكمة فيها لا نستطيع الجزم بأن المساهمات حوت إضافات علمية أو خلت منها وقدمت تشخيصاً دقيقاً لأسباب الأزمة وطرق علاجها وفق وضعية معرفية واضحة.

ثانياً: التوصيات:

- لكي يكون لمساهمات الاقتصاد الإسلامي إضافات نوعية في موضوع الأزمات من الضروري الالتزام بمعايير البحث العلمي لإنتاج أبحاث جادة من حيث الشكل والمضمون يعالج من خلالها نقاط محددة بدل المعالجات العامة.
- إعداد نمذجة تصنيفية دقيقة يتم من خلالها معالجة المواضيع الخاصة بالأزمات من حيث القراءة والتحليل والتقويم والمناقشة وإعداد البحوث والتحكيم العلمي. وتتضمن هذه النمذجة التصنيفية الأبعاد التالية: أصل الأزمة (الأسباب)، وتاريخ الأزمات (الدراسة المقارنة)، والجانب الأخلاقي، والأبحاث الكمية والتطبيقية، والحوكمة والرقابة والإشراف، والسياسة النقدية ودور البنوك المركزية، وإخفاقات الفكر الاقتصادي السائد في التنبؤ والتفسير والعلاج.
- رصد التوجهات الفكرية التي أفرزتها الأزمة من خلال النقاش الحاد بين المدارس المختلفة بغرض تحديد المواضيع التي يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يسهم فيها بشكل متميز وأن تشكل جسر تواصل مع من تتقاطع أفكاره معهم سواء كانوا مؤسسات أو أفراداً.
- الاهتمام بالدراسات التطبيقية والكمية التي تبين فاعلية النظام المالي الإسلامي وقدرته على تقليل حدة الأزمات وتكرارها، وكذلك تلك التي تكشف مواطن الخلل المتجذرة في النظام القائم. وفي هذا المجال يمكن الإسراع في ترجمة بعض الدراسات والكتابات الهامة التي نشرت في الغرب كدراسة رينهارت وروجوف السالفة الذكر، والتي صدرت ترجمتها الفرنسية في أكتوبر ٢٠١٠م.
- من أجل تشكيل صورة أكثر شمولية عن نوعية المساهمات في الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي لا بد من توسيع مجال الدراسات المرصودة بزيادة عددها ونوعيتها باللغة العربية وإدراج أخرى باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

المراجع:

ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين**، بيروت: طبعة دار الجيل، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.

بامخرمة أحمد سعيد وباطويح محمد عمر، "تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي"، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، **ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة**، ربيع الأول /أبريل، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ص: ٣٨٥-٤٠٦.

ابن بية، عبد الله بن الشيخ المحفوظ. **مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات**، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٠م، ط ٢.

بلوافي أحمد وبلعباس عبدالرزاق، "سياسة معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد ١٦، عدد ٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

بلوافي أحمد، "الأزمات المالية: المظاهر والنتائج والأسباب"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد ١٥، عدد٢، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ص ص. ١١٣-١٦٦.

بلوافي أحمد، "هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟"، ورقة مقدمة لحوار الأربعاء العلمي، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٠هـ الموافق ١١ نوفمبر ٢٠٠٩م، ص. ١٠.

الحسن حسن، "واقع الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية"، الجزيرة نت، ١٧ ربيع الثاني / ١٣ أبريل، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

الطراولي خالد، "هل فوت الاقتصاد الإسلامي فرصة الأزمة؟"، الجزيرة نت ٦ جمادى الآخر / ٣٠ مايو، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

العلمي عبد الرحيم، "البحث الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي: إشكالية المنهج"، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، **ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة**، ربيع الأول/أبريل، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص ص: ٤٩٥-٥١٣.

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، "الأزمة المالية العالمية: تحاليل ومعالجات... رؤية إسلامية"، مجلة الراصد المالي، ذو الحجة ١٤٢٩هـ / ديسمبر ٢٠٠٩م.

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، **الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي**، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

المصري رفيق، "الاقتصاد الإسلامي: ماذا أضاف؟"، حوار الأربعاء، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤ ربيع الأول الموافق ١٢ أبريل، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

المصري رفيق، "من أجل بحوث جادة"، حوار الأربعاء، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٢ ربيع الأول الموافق ٩ مايو، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

Allais Maurice, *Contre les tabous indiscutés*, Marianne, du 5 au 11 décembre 2009.

Allais Maurice, *Les conditions d'une économie monétaire*, Djeddah: Institut Islamique de Recherches et de Formation, 1993.

Bourke Thomas, *Bibliography of the Global Financial / Economic Crisis and its Aftermath*, European University Institute, July 2010, *http://www.eui.eu/Documents/Research/Library/ResearchGuides/Economics/PDFs/GlobalCrisisBibliographyWebed.pdf*

Buiter Willem, *Should you be able to sell what you do not own?,* the Financial Times, March 16, 2009.

Buiter Willem, *Islamic finance principles to restore policy effectiveness*, the Financial Times, July 22, 2009.

Chapellière Isabelle, *La finance islamique est-elle plus responsable?,* Metis, 19 avril 2010.

Colander David, Föllmer Hans, Haas Armin, Goldberg Michael, Juselius Katarina, Kirman Alan, Lux Thomas et Sloth Brigitte, *The Financial Crisis and the Systemic Failure of Academic Economics*, Kiel Institute for the World Economy, Working Paper No. 1489, February 2009.

Juglar Clément, *Des crises commerciales et de leur retour périodique en France, en Angleterre et aux Etats-Unis,* mémoire des sociétés d'économie politique et de statistique de Paris, Guillaumin et Cie Librairie-Editeurs, Paris, 1862.

Kindleberger Charles et Aliber Robert, *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises*, John Wiley & Sons Canada Ltd, 5th Edition, 2009.

Noyer Christian, *Stabilité mondiale, l'avenir des marchés de capitaux et de la finance islamique en France*, séminaire Euromoney, Conférence de Paris sur la finance islamique, Paris, 29-30 septembre 2009.

Reinhart Carmen et Rogoff Kenneth, *This time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*, Princeton University Press, September 2009.

Reyes José, *Global Financial Crisis: A Bibliography,* compiled for the Center for the Study of Global Change, Indiana University Bloomington, 2009, *http://www.indiana.edu/~global/resources/guides/FinancialCrisis.pdf*